حقوق ذوي الأحتياجات الخاصة

م. جاسم محمد حمزة
كلية القانون/ وحدة البحوث والدراسات

الخلاصة

ان رعاية وتأهيل المعوقين في أي بلد يعطي مؤشرا ايجابيا لمنحى التقدم ،اذ ان آثار الاعاقة لاتنحصر في الفرد المعاق ذاته انما تتعداه إلى أسرته والى المجتمع .

وتعتبر الإعاقة (Handi capped) من المشكلات المهمة التي تواجه الأمم على مختلف طبقاتها كما تختلف المشكلة حسب نظرة المجتمعات لها وحسب الأساليب التي تتبعها تلك المجتمعات في معاملة مثل تلك الفئات .

أن المشكلات التي يتعرض لها المعوقين تحتاج إلى عناية خاصة ، حيث يعيش معظمهم في ظروف اجتماعية وصحية وبيئية سيئة للغاية وفي العديد من الدول وخاصة العربية ومنها العراق لا توجد موارد كافية لتخصيصها لكشف الإعاقة مبكرا ، ومعالجتها .ولذلك هناك حاجة ماسة لتطوير سياسات تهدف إلى منع الإعاقة ، وإعادة تأهيل المعوقين ، وتقديم الخدمات الضرورية لهم وإعادتهم للمجتمع أعضاءا نافعين ومنتجين .

كما ان الاهتمام بالمعوقين كظاهرة عالمية تعتبر حديثة في العراق ، اذ رغم ان بعض صيغ الرعاية الاجتماعية للمعوقين قد وجدت منذ نصف قرن الا ان الاهتمام الحقيقي لم يتكرس بشكل علمي يستند إلى مؤسسات متخصصة الا خلال السنين القليلة الماضية ، وحيث ان نسبة المعوقين في البلدان النامية تبلغ10% من مجموع المعوقين في العالم . لذا فان وضع اطار قانوني واجتماعي لحقوق المعوقين في العراق يمثل عملية مواجهة منظمة ومخطط لها .

المقدمة

واجهت المجتمعات البشرية عبر مراحل تاريخها الطويل مشكلات اجتماعية اختلفت في شدة وقعها وتأثيرها فيها ، وان وجود هذه المشكلات الاجتماعية يعني أن المجتمع يواجه تهديدا ومن ثم يجب اتخاذ التدابير التي تكفل أحداث التغيير الذي يشترك في تصحيح أوضاع المجتمع وتقليل تأثير تلك المشكلات .

وتعد الإعاقة (Handi capped) مشكلة اجتماعية تعاني منها المجتمعات البشرية وتكتسب أهمية خاصة لأسباب عديدة لعل في مقدمتها أن المجتمعات المعاصرة تتبنى نظرة إنسانية إزاء المعوق عن النظرة السابقة التي سادت في العصور المختلفة ، إذ أن هذه النظرة ليست مبنية على العاطفة وحدها بل على أساس موضوعي مفاده أن المعوق أحد أفراد المجتمع وان من واجب المجتمع ومؤسساته المختلفة أن توفر له العناية والرعاية اللازمة لتأهيله وإعادته إلى المجتمع عضوا نافعا فيه (عياد حسين،1989، ص 1) .

وتطورت على مر السنين سياسات التعامل مع العوق من الرعاية الأولية في المؤسسات إلى تعليم الأطفال المعوقين وكذلك تأهيلهم ، وبفضل التعليم وإعادة التأهيل ازداد الأشخاص المعوقون نشاطات واكتسبوا قوة دافعة إلى المضي في تطوير السياسات الخاصة بالمعوق ، فقد أنشئت منظمات لهم ولأسرهم وللمدافعين عنهم تنادي بتحسين أحوالهم .

ولقد جاء الاهتمام بهذه الشريحة من المجتمع نتيجة لدعوات الحركات الاجتماعية التي كانت تتجه نحو نشر الاهتمام بالإنسان والاهتمام بحقوقه وتخليصه من الظلم مما ولد الاهتمام بالضعفاء المعوقين من أفراد المجتمع ، وتمثلت هذه الجهود بالحركة اللوثرية التي قادها (مارتن لوثر) رائد المذهب البروتستانتي للحد من سلطة رجال الكنيسة ثم الثورات الفكرية التي مهدت للثورة الفرنسية التي نادت بحقوق الإنسان (دعبد الفتاح عثمان ،1981، ص 24) .

وتبعا لذلك حدثت تطورات مهمة في مجال حقوق المعوقين فكانت من نتائج هذا التطور حصول التقدم في وسائل تعليم الطفل المعوق الذي كان بداية موقفه تدعوا إلى إمكانية الاستفادة من طاقات المعوقين وتوصيل المعلومات لهم بطرائق تناسب أفكارهم ومستوياتهم ، فكانت طريقة (بريل) لتعليم المكفوفين ، وطريقة قراءة الشفاه لتعليم الصم بدايات مهمة في هذا الطريق (محمد سيد فهمي، 1983، ص 39) .

وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى كانت الأعداد الهائلة من المعوقين الذين تخلفوا من جراء هذه الحرب عاملا مهما في البحث عن وسائل جديدة لرعاية المعوقين ، ونتيجة للدور الذي يؤديه المعوق في بعض المجالات الاقتصادية ، فقد بدأ ينظر إليه نظرة تصطبغ بالصبغة الاقتصادية ، حيث أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من معاهد التأهيل المهني عام (1920) وذلك للاستفادة من طاقات المعوقين المهنية في الإنتاج (محمد سيد فهمي ،1983 ص 21) .

وجاء بعد ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام (1948) الصادر عن هيأة الأمم المتحدة ليشكل نقطة تحول مهمة في اتجاه المجتمعات البشرية نحو أبنائها من المعوقين ، فقد حلت النظرة الاجتماعية الإنسانية محل النظرة الاقتصادية وأصبحت الدعوة لرعاية المعوقين تأهيلهم اجتماعيا ليعودوا أفرادا منتجين ومندمجين في المجتمعات التي يعيشون فيها ويتمتعون بالكرامة والسعادة وحقوق المواطنة كغيرهم من المواطنين . ولقد كانت حقوق الأشخاص المعوقين بعد ذلك وعلى مدة طويلة من الزمن ، موضع اهتمام كبير في الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية . وكان أهم ما أسفرت عنه السنة الدولية للمعوقين عام (1981) هو برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين ، الذي اعتمدته الجمعية العامة بموجب قرارها 37 / 52 في 3 ك1 عام (1983) .

أن نظرة المجتمعات العربية لجماعة المعوقين قد تحولت تدريجيا لتخليصهم من النظرة الدونية لأنفسهم والتي تزيد أمر إعاقتهم سوءا حيث ظلت اتجاهات الكثير من الناس ونظرتهم معاقين لمدة طويلة ذات طابع سلبي اشترك في تفاقم مشكلتهم ، يضاف إلى ذلك مشاعر الحرج التي يعاني منها المعاق أو ذويه عند الحديث عنه أو أثناء تعامله وتفاعله مع الآخرين .

لا يستثنى العراق في النظرة إلى المعاق عن بقية الدول العربية والذي لم يشهد استقرارا طيلة العقود الماضية ، فان الإحصاءات المتوفرة قد لا تحتوي بيانات مؤكدة عن المعاقين الذين عانوا كثيرا من الحروب المتكررة خاصة الحرب العراقية الإيرانية المسماة بحرب الخليج الأولى ومن ثم حرب الخليج الثانية وأخيرا احتلال العراق عام 2003وما آلت اليه من تزايد أعداد المعوقين نتيجة للعمليات الحربية والاعمال الارهابية والمستمرة حتى الآن .

لقد تركت هذه الحروب والحصار آثار كبيرة في أوضاع المعاقين تمثلت في ظهور هذا العدد الكبير من المعاقين من الجنود أو المدنيين فضلا عن المشوهين بالولادة نتيجة استعمال

السلاح الكيماوي في بعض مدن العراق مثل (حلبجة) التي فقدت خمسة ألاف شخص جراء ضربها بهذا السلاح من النظام البائد وما خلفته من تشوهات وإعاقات للناجين منها ، وكذلك في جنوب البلاد في بعض مناطق الاهوار ، أو ما يشاع من استخدام قوات التحالف في حرب الخليج الثانية لليورانيوم المنضب وما تسببه الألغام المزروعة بمناطق شاسعة من العراق سواء الحدودية منها لجبهات القتال ، أو ما تسببه العمليات العسكرية لقوات الاحتلال والمستمرة ولحد الآن في بعض المدن العراقية . وبهذا فمن المرجح أن تكون لدى العراق النسبة المرتفعة جدا من أعداد المعاقين مقارنة مع بلدان المنطقة .

ـ الفصل الأول /عناصر البحث الرئيسة.

ـ المبحث الأول ـ مشكلة البحث وأهميته.

يتسم شعور الأسرة التي تضم معوقا أو أكثر بالإحباط وذلك من خلال المواقف الاجتماعية غير المتوازنة تجاه قضية الإعاقة في الأسرة وفي المجتمع (د هاشم الحسيني ،1989،ص 16) . فهناك من الأسر من يرى أن وجود الإعاقة فيها يمثل كارثة تهددها وان من العار عليها مواجهة المجتمع ما لديها من المعوقين وخاصة الأسر ذات البنات ، حيث يتردد الآخرون من الزواج أو الارتباط ببناتها ما دام لديها معوق (عياد حسين، 1989،ص41) .

وقد أوضحت كثير من الدراسات ان معظم المعوقين يعيشون حياة صعبة للغاية وخاصة في دول العالم الثالث متمثلة في عدم تقبلهم واهمالهم والاستخفاف بهم ، مما يجعلهم يتعرضون لمواقف إحباط كثيرة وفشل لقلة خبراتهم وحرمانهم من اكتساب المهارات والابداعات اللازمة لنموهم الطبيعي ، تلك التي تشكل ملامح شخصيتهم مستقبلا وسلوكهم ، واحاسيسهم مع الآخرين (د.خالدة نيسان، 2008،ص91) .

ولقد تعاظمت مشكلة المعوقين في معظم مجتمعات العالم سواء المتقدمة منها أو النامية وفي العراق خاصة . ويبدو أن سبب تعاظم هذه المشكلة هو تزايد أعدادهم بشكل كبير بسبب تزايد العوامل المؤدية للإصابة بالعوق وهي نتيجة طبيعية للحروب الثلاث التي خاضها العراق واستمرارها نتيجة للاحتلال هذا من جانب ومن جانب آخر فان عدم كفاءة الجهود والخدمات المقدمة لهم قد أدى إلى تعاظم هذه المشكلة لذلك فان ما أسفرت عنه البحوث والدراسات من ان أوضاع المعوقين الأجتماعية بأنهم يعانون من سياسات التمييز لهذا اختاروا طريق التقوقع على أنفسهم .

ولقد كانت قضية الأشخاص المعوقين على مدى مدة طويلة من الزمن ، موضع اهتمام كبير في الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية . وكان أهم ما أسفرت عنه السنة الدولية للمعوقين عام (1981) هو برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين في القرار 351/addi / 37 / a 1 . corr المرفق الفرع الثامن ، التوجيه 1 (رابعا)* الذي اعتمدته الجمعية العامة في 3/ 12/ 1983 وقد أتى كل من السنة الدولية للمعوقين وبرنامج العمل العالمي بزخم قوي للتقدم في هذا الميدان . فقد أكد كلاهما حق الأشخاص المعوقين في التمتع بفرص متكافئة مع الفرص التي يتمتع بها سائر المواطنين وبحقهم في الأخذ بنصيب متساو ومما يستجد من تحسينات في أحوال المعيشة نتيجة للنمو الاقتصادي والاجتماعي. وهنا ولأول مرة عرف العوق بأنه محصلة للعلاقة بين الأشخاص المعوقين وبيئتهم .

ـ المبحث الثاني/ تحديد المصطلحات .

لا يزال تحديد مفهوم **الإعاقة** يتعرض للكثير من المناقشات ، ألا انه حتى الآن ليست هناك تصنيفات مقبولة عالميا للإعاقة على الرغم من الجهود المبذولة لتحقيق هذا الغرض ، وتختلف المصطلحات التي يشيع استعمالها للإعاقة من دولة لأخرى وبين الجماعات المختلفة في الدولة ذاتها وينبغي أن لا يقتصر مصطلح الإعاقة على المفهوم المحدود المستعمل من كثير منا والذي يعني وجود مشكلات ظاهرة في جسم الفرد مثل مشكلة تحريك اليدين أو الساقين مما يمنع الفرد من استعمالها بكفاءة .

والحقيقة أن ما يتبادر إلى الذهن بمجرد سماع هذه الكلمة يقل بكثير عما هو عليه ، إذ أن هناك مفهوم أوسع واشمل من ذلك تنظر به الهيئات الدولية المعنية بهذا الشأن ، فهناك تصنيفات عديدة للحالات التي يمكن أن تطلق عليها هذا المصطلح والتي تختلف بحسب حجم المشكلة التي يعاني منها (**المعاقون**) وبحسب أمكانية تعاملهم واندماجهم في المجتمع .

ونتيجة لاختلاف الآراء والمفاهيم فقد تباينت التسميات التي تطلق على فئة المعوقين ، كما يلاحظ أن هناك اختلافا كبيرا في هذه التسميات بين عامة الناس وبين المختصين ، فقد أطلق عليهم تسميات عديدة منها (**ذوي العاهات ، العجزة ، غير الأسوياء ، الشواذ ، غير الاعتياديين ، الفئات الخاصة ، المعوقين ، متحدي الإعاقة ، وذوي الحاجات الخاصة**) .

وما يزال الخلاف مستمرا بين المعنيين بالتأهيل من أطباء واختصاصين اجتماعيين ونفسيين حول ترجيح أحد هذه المفاهيم ، وهذا الخلاف والجدال يقترن بمفهوم الإعاقة . وبغية التوصل إلى تعريف محدد للمعوق نتبناه في بحثنا هذا لابد من التطرق إلى عدد من التعريفات.

المعوق :ـ عاقة عن الشيء يعوقه عوقا : صرفه وحبسه ، ومنه التعويق والاعتياق وذلك إذا أراد أمرا فصرفه عنه صارف ، وأصل عاق عوق (ابن منظور، 1956،ص279) .

ويعرف معجم وبستر **المعوق** (Handi capped) على انه الحالة التي يصبح فيها الشكل مشوها ، أو هو النقص الذي يعاني منه الفرد في بعض الخواص الضرورية لبلوغ حد الكمال (Webster,1959,p519) .

ـ الفصل الثاني / حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمعات الإنسانية.

المبحث الأول / حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في أوربا وأمريكا .

لم يكن للمعوق في الماضي حقوق تذكر بل يمكن القول ان المعوق كان يثير في بعض الفترات التأريخية الماضية ردود فعل اجتماعية سلبية تجعله أكثر انعزالا عن المجتمع وأكثر انكماشا على نفسه ومن ثم كانت مشكلاته شديدة التعقيد .

ولقد تغيرت النظرة الاجتماعية كليا في بداية العصر الحديث إلى المعوق نتيجة ما تمخضت عنه الحركات الاصلاحية والثورات الاجتماعية ومطالبتها بالاهتمام بالانسان وبحقوقه وبتخليصه من الظلم والاستعباد والاهتمام بكرامته وباشباع حاجاته والنظرة اليه بانسانية وضمان مستقبله . وقد حمل هذا الدول على الاهتمام بالمعوقين ومرضى العقول والابدان والحواس والعمل على كل ما يساعد على تقديم العون والمساعدة لهم والاهتمام برعايتهم وتعليمهم بالطرق المناسبة وقدراتهم وامكانياتهم المتبقية . فكانت طريقة (بريل) * لتعليم المكفوفين وطريقة قراءة الشفاه لتعليم الصم والبكم وهذه تعد بداية الطريق لدخول الاكتشافات العلمية الحديثة لتسهيل الأمور المستعصية والتي كانت تعاني منها فئة المعوقين . وقد أنشأت في هذه الفترة أول مؤسسة تعليمية للأهتمام بتعليم الصم والبكم في مدينة (باريس) ثم ما لبثت ان انتشرت هذه المؤسسات التعليمية في انكلترا والمانيا وامريكا ويرجع الفضل في ذلك إلى المفكر " دي ليبيه " الذي أقام أول مؤسسة تعليمية هناك تعرف الآن باسم (المعهد الأهلي للصم والبكم) حيث خصص "دي ليبيه" 7/6 من دخله السنوي في تمويل هذه المؤسسة التعليمية . وابتكر ها المفكر طريقة للاشارات الجديدة واستعملها مع تلامذته حتى نالت هذه المدرسة شهرة واسعة وزارها عدد من المهتمين بأمور المعوقين، ثم ما لبثت هذه المدرسة ان تحولت إلى حكومية عام 1791م وبذلك كانت أول مؤسسة تعليمية للصم والبكم في أنحاء العالم (gregory , 1938 , p276,).

كما شهد القرن التاسع عشر اهتمامات خاصة بتعليم المعوقين من المتخلفين ورعايتهم في بريطانيا والمانيا وأمريكا وهولندا ،بعد ان أقبل الكثير من المعوقين على الالتحاق بمؤسسات التعليم الخاصة بهم .

وفي مطلع القرن العشرين حدث تقدم كبير في رعاية المعوقين وتأهيلهم نتيجة لظروف وعوامل كثيرة نذكر منها :

1ـ ان الجهود التي بذلت والدعوات التي تعالت من قبل المربين والمصلحين الاجتماعيين وعلماء النفس والاجتماع وغيرهم أثرها الواضح للاهتمام بفئات المعوقين (الصم والبكم)

2ـ الطرق التربوية الحديثة في مجال دراسة علم الأصوات وعلم مخارج الحروف .

3ـ الاهتمام باعداد الملاكات المتخصصة لتعليم ورعاية المعوقين وذلك بعد ان شعر كثير من المسؤولين والمربين بالحاجة الملحة إلى تهيئة واعداد معلمين متخصصين في هذا المجال لأداء مسؤولياتهم تجاه المعوقين خير أداء .

4ـ حق الدولة في تعليم المعوقين ، ففي عام 1885 أنشأت في انكلترا أول أول دار خاصة لتعليم المعوقين سمعيا وبصريا وقد أجريت في هذه الدار بحوث مستفيضة في ميدان اعداد ورعاية وتربية الصم والبكم والمكفوفين ومعرفة قدراتهم وامكانياتهم والتعرف على حاجاتهم وامكانية اشباعها . لقد أوصت هذه الدراسات بنتائجها بان يكون التعليم للمعوقين الزاميا حيث اخذالبرلمان الانكليزي بتنفيذ قانون الالزام للذين تتراوح اعمارهم بين 7ـ 16سنة(Amoss Harry,1971,P66) .

4- كثرة البحوث والدراسات في مجال المعوقين والاعاقة حيث نشر " مونترهيل " بحوثا عديدة في طرق التدريس واعداد الدروس وتعليم الاصوات واتباع الوسائل الحديثة في الرعاية والتأهيل للمتخلفين عقليا والصم والبكم باعتماد التمرينات في النطق والكلام كأحدى الاجراءات العلاجية لهذه الفئة من المعوقين لمساعدتهم للتغلب على آثار العوق . (I.H.F,LFP,1977,P23)

يعد القرن العشرين اذن البداية الحقيقية لرعاية المعوقين وخصوصا فترة ما بعد الحربين العالميتين ، وتعد هذه الفترة هي بداية الاهتمام العلمي والجدي بالمعوقين .

ان الاعتراف بحقوق المعوقين بدأ تدريجيا بعد الحرب العالمية الأولى وما خلفته من ويلات وأعداد هائلة من المعوقين حيث صدر في أوربا أول تشريع للتأهيل المهني وايجاد أعمال للمعوقين بطرق وبرامج مختلفة منها :

1- برامج تأهيل مهني تدعمها الحكومات .

2- برامج استخدام اجباري / تشغيل .

3- تشريعات التأهيل المهني والتي سنت لأول مرة في الولايات المتحدة الامريكية عام 1919.

4- نظم اخرى للعمالة المحمية . (د. ماجدة بهاء الدين ،2007،ص38)

ثم صدر تشريع جديد عام 1943 أعطى حقوقا أوسع لمستحقي التأهيل المهني وأصناف ذوي العاهات الحسية والعقلية . أما التدريب والالتحاق بالاعمال المناسبة للمعوق فقد لقي عناية لا بأس بها في تلك البلاد ، مثلا في عام 1918م نجد ان الولايات المتحدة الامريكية قد اهتمت بنوع معين من الاعداد (الطبي والمجتمعي) معوقين كما أصدرت قانون التأهيل المهني عام 1930م حيث يقرر هذا القانون بعض المباديء فيما يتعلق برعاية من يصاب بعائق بدني أو حسي ، وذلك لحصوله على الخدمات التأهيلية على نفقة الدولة بشروط معينة أهمها ان يكون العوق البدني أو الحسي في سن العمل أي في الفئة العمرية من (15 - 45) سنة ، وان تكون نتائج مرجوة من الجهد التأهيلي الذي يبذل معه . وقد عدل هذا القانون بقانون التأهيل رقم 113 لسنة 1943م المعروف بقانون " بارون لافولين " الذي منح حقوقا أوسع لمستحقي التأهيل المهني من المعوقين(عادل حرحوش، 1979، ص195).

ويمكن تلخيص حقوق المعوق الاجتماعية لهذه الفترة عبر المراحل التالية :

1- مرحلة البر والاحسان (المرحلة الانسانية) .

2- مرحلة المنفعة العامة : أي مساعدة المعوق عبر منظمات وجمعيات لذوي العاهات .

3- مرحلة الحقوق السياسية : أي أعطاء الفرد بغض النظر عن خلفياته وحقوقه المدنية وخاصة في التعليم .

4- مرحلة تكافؤ الفرص : تعليم جميع الأطفال في المدارس مع الاهتمام بالظروف الاجتماعية والاقتصادية للمعوقين .

5- مرحلة التكامل : أي محاولة دمج الأسوياء وغير الأسوياء في أطار اجتماعي واحد .

ان النظرة الحديثة لحقوق المعوقين تؤمن بوجوب تشجيعهم على قبول فكرة العجز والاعاقة فيهم مع العمل على اقناع المجتمع للقبول بهؤلاء المعوقين على أساس انهم كغيرهم من أبناء المجتمع جزء لايتجزأ من هذا المجتمع لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات . وأكد الاعلان العالمي لحقوق الانسان ما لجميع الناس دون أي تمييز من حقوق في الزواج وحيازة الأملاك وفي الفرص المتكافئة للوصول إلى الخدمات العامة والضمان الاجتماعي . وفي التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، تحسن محدد للمباديء التي يتضمنها الاعلان العالمي لحقوق الانسان في العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان واعلان حقوق الاشخاص المتخلفين فعليا واعلان حقوق المعوقين(الأمم المتحدة، 1983، ص7-8).

المبحث الثاني / حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في الدول العربية .

بعد انتهاء المعارك الحربية التي دارت في فلسطين عام 1948م نظمت الجمهورية العربية المتحدة خدمات اجتماعية لضحايا الحرب ومشوهيها وأرسلت البعثات إلى الخارج للتخصص في تأهيل المعوقين ثم أصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية قانون الضمان الاجتماعي عام 1951مشتملا على باب خاص بتأهيل ذوي العاهات مهنيا . وتم انشاء أول مكتب للتأهيل المهني في مؤسسة (يوم المستشفيات) في شباط 1952م ثم اهتمت بعد ذلك باستقدام الخبراء العالميين بهذا الشأن كما عاد عدد من طلبة البعثات المرسلين للتخصص بهذا الجانب في رعاية وتأهيل المعوقين(د.صلاح الحمصاني، 1981، 87) . وازداد اهتمام الحكومة المصرية بهذا الجانب خاصة بعد حرب بور سعيد وحرب التحرير عام 1973م .

وكانت هناك نهضة ملموسة في جانب الرعاية الاجتماعية ورعاية المعوقين واصدار تشريعات في هذا الشأن في كل من لبنان وسوريا والاردن والسعودية والكويت وليبيا والسودان وتونس والجزائر والمغرب .

المبحث الثالث / حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في العراق .

رجع الاهتمام بالمعوقين في العراق إلى عام 1883م حيث الحقت مدرسة لتعليم المكفوفين بكنيسة الباتريك وسميت باسم(مدرسة الناشئة) لتعليم المكفوفين بطريقة "بريل" وقد قام المشير الفرنسي " باري بيتر" بادخالها لأول مرة في العراق ، وبعد هذه التجربة تبلورت بعض الانشطة الفردية على معظم النشاطات المتعلقة بذلك ثم انتظمت هذه الجهود على شكل جمعيات خيرية تطوعية بهدف انساني نبيل لمساعدة هذه الفئة من الناس ، فالدولة لم تكن تتدخل واقتصرت مشاركتها على انشاء بعض المدارس الهادفة إلى تعليم المعوقين دون نصوص قانونية منظمة لها وباستثناء بعض النصوص المبعثرة وغير المبرمجة لتأهيل فئات المعوقين

واعدادهم لمزاولة عمل ما حسب قدراتهم ثم نشطت الجمعيات الأهلية الخيرية في تقديم الخدمات لفئات المعوقين مثل (جمعية العلل الاجتماعية) التي اهتمت بتقديم خدماتها للصم والبكم والمتخلفين عقليا منذ أول نشأتها عام 1937م وأنشأ معهد رمزي عام 1949م لرعاية الأطفال الصم والبكم والمتخلفين عقليا باجور تتناسب والوضع الاقتصادي للعائلة ثم تلتها جمعيات أخرى ساهمت بصورة متفاوتة مثل جمعية المكفوفين وجمعية الصم والبكم(عامر علي العبادي، 1988، ص49) .

لكن هذه الجمعيات كانت بحاجة إلى تدعيم من جانب الدولة بامكانياتها المالية والفنية للاسهام بهذا الجانب الانساني ، وبذلك فقد اتخذت رعاية المعوقين في العراق صور أخرى حيث اصبحت من مهام الاجهزة الحكومية وتوزعت في حينها على بعض الوزارات منها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والداخلية والتربية والصحة حيث كانت تعمل هذه الجهات بصورة منفردة بدون تنسيق للخدمات التي تقدمها وهذا ما جعل جهود العاملين في هذا المجال مبعثرة بالاضافة إلى ازدواجية العمل حيث أنشأت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أول معهد في 1949م للمكفوفين في حين أنشأت الادارة المحلية في محافظة بغداد معهد الأمل عام 1955م للصم والبكم والمتخلفين عقليا والمكفوفين (وزارة العمل ، 1985، ص6) .

وفي منتصف الستينات شكات لجنة مشتركة من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والادارة المحلية في محافظة بغداد باشراف منظمة العمل الدولية لدراسة مشروع اقامة برامج تأهيلية للمعوقين حيث تمخض عنها فتح معهد التأهيل المهني في (تل محمد) عام 1968م والحق بالمؤسسة العامة للتأهيل المهني الذي يهدف إلى تنفيذ خطة المؤسسة في نطاق التأهيل المهني ونتيجة الاقبال على هذا المعهد فانه اختص بتعليم الصم والبكم ، في حين أسس معهد الرجاء لرعاية المتخلفين عقليا عام 1968م اضافة إلى وضع برامج وانظمة مراكز التأهيل حيث افتتح بموجبها معاهد التأهيل في الوزيرية عام 1971م والآخر في نينوى عام 1972م

وبعد فصل قسم المكفوفين الحق طلبته بمعهد المكفوفين التابع لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية . وفي عام 1972م صدر قرار اللجنة العليا للرعاية الاجتماعية محاولة لمعالجة الوضع القائم وتوسيع الخدمات وبموجب هذا القرار فقد تم تشكيل هيئة عليا برئاسة وزير العمل والشؤون الاجتماعية وممثلين عن المؤسسات الحكومية والمنظمات والاتحادات وأطباء وخبراء اختصاصيين قدمت الهيئة محاولات جادة في دراسة وتنفيذ مشاريع مهمة .

وفي عام 1978م صدر قانون وزارة العمل والشؤون الاجتماعية رقم 195الذي كان له الأثر الكبير في انهاء حالة الازدواجية حيث اصبح ارتباط جميع معاهد المعوقين التابعة للمؤسسة العامة للرعاية الاجتماعية ودخلت البرامج التأهيلية إلى جانب البرامج التعليمية وأخذ المعوق يتلقى بعض المهارات لأعمال الحياكة والخياطة والتجليد ، حيث لم تكن هذه المهارات كافية لاعداده لممارسة حرفة أو مهنة (محمد خليفة ،1973، ص58)

وفي عام 1979م شكلت الهيئة العليا لمشروع رعاية المعوقين في العراق لتقديم خدمات أفضل للمعوقين وانجزت الهيئة مهمتها بأن ارتقت بالعطاء بما جعل تجربة العراق في هذا الميدان من التجارب المتميزة على المستوى الدولي وتوجت في آخر المطاف بصدور قانون الرعاية الاجتماعية رقم 126 في عام 1980م (قانون الرعاية الاجتماعية رقم 126لسنة 1980) .

ان الاعتراف بحقوق المعوقين لا يظهر بنفس الوضوح في كل المجتمعات بل يعتمد على لوعي الاجتماعي السائد ومدى تقدم الخدمات الطبية والتأهيلية والاجتماعية ومدى توفر امكانية التأهيل .

ومن الملاحظ أن الاهتمام بالمعوقين قد تزايد في العراق بعد نشوب حرب الخليج الاولى والثانية والثالثة في مختلف مناطق العراق لتزايد أعداد المعاقين نتيجة تلك الحروب .

وازداد الاهتمام أكثر خلال السنوات الماضية بالمعوقين وتمثل ذلك في ايجاد المزيد من المؤسسات المتخصصة لرعايتهم وتأهيلهم مهنيا ويمثل ذلك اعترافا شاملا وواعيا بحقوقهم البدنية والنفسية والثقافية والتعليمية وغيرها وبأهمية تدريبهم وتأهيلهم لاعادة دمجهم في المجتمع.

كما أبدت مؤسسات المجتمع المدني بعد التغيير السياسي في 9 / 4 / 2003 اهتماما كبيرا بهذه الشريحة وبالتعاون مع المنظمات الإنسانية الدولية العاملة في العراق من اجل النهوض بالمعوقين أيمانا منها بقدرة المواطن العراقي على الخلق والإبداع .

ـ المبحث الرابع / الاستنتاجات والتوصيات .

أولا- الاستنتاجات The Results .

1ـ ان السياسات الخاطئة للنظام السابق كان من نتيجتها الحروب التي اندلعت بين العراق ودول الجوار كانت السبب الرئيس في زيادة اعداد المعاقين وزيادة معاناتهم .

2- عدم التزام حكومات الدول النامية ومنها العراق بالقرارات والقوانين والاعلانات الدولية الخاصة بحقوق الانسان بشكل عام وحقوق المعوق بشكل خاص زاد من معانات هذه الشريحة من المجتمع وجعلها تتقوقع على نفسها وبالتالي عدم الاستفادة منها كقوة منتجة كما هو الحال في الدول المتقدمة .

3- عدم استفادة المؤسسات المعنية بالمعوقين في العراق من التجارب العالمية وخاصة التجربة الاوربية التي خرجت من الحرب العالمية الثانية باعداد كبيرة جدا من المعاقين واستطاعت من وضع برامج تأهيلية تمكنت بواسطتها من تقليل الفوارق بين المعاقين والأسوياء واستطاعت دمجهم في المجتمع كقوة منتجة .

ثانيا ـ التوصيات The Recommendations .

بعد أن توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات ، يقترح الباحث مجموعة من التوصيات لغرض معالجة الجوانب السلبية وتهيئة الوسائل والظروف المناسبة للمعوقين وهذه التوصيات : ـ

1ـ الايمان بحق الانسان وبالحريات الأساسية والعدالة الاجتماعية التي أكدت عليها الشرائع السماوية والاعلان العالمي لحقوق الانسان واعلان حقوق المعوقين الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1976واعلان عام 1981 عاما دوليا للمعوقين وجعلها موضع التطبيق والتنفيذ.

2- التأكيد على التوصيات والقواعد التي اعلنت في توصيات منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ومنظمة العمل الدولية وغيرها والتي اختصت بالمعوقين .
3- الإيمان بان برامج التأهيل ضرورة اقتصدية وانسانية لكي يتحولوا إلى طاقة منتجة ، ليساهموا في التنمية والعمل والابداع كباقي المواطنين الاعتياديين في المجتمع .
4- توفير الدعم الحكومي لمشاركة المعوقين في البرامج الرياضية .
5- تزويد الملاعب والقاعات الرياضية والنوادي بالأدوات والمستلزمات الخاصة بالمعوقين التي تحقق راحتهم .
6- تكثيف حملات التوعية الجماهيرية حول الإعاقة وأضرارها وتأثيرها على المجتمع من خلال بيان أسبابها ونتائجها .
7- توعية الجمهور وتقويم نظرته السلبية تجاه المعوق لغرض دمجه كونه أحد أفراد المجتمع .

ـ المصادر.

1- ابن منظور :لسان العرب ،مادة (عوق)،المجلد 10،دار صادر للطباعة، دار بيروت للطباعة، بيروت،1956،ص279 0

2 ـ ألأمم المتحدة :برنامج العمل العالمي بالمعوقين ،القرار52/37، 1983 0

3- د. خالدة نيسان :الاعاقة السمعية من مفهوم تأهيلي ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2008.

4- د. صلاح الحمصاني : خدمات التأهيل في مصر ، بحث مقدم لمؤتمر التكامل في رعاية المعوقين ، القاهرة ، 1981.

5- عامر علي العبادي : تخطيط القوى العاملة في دائرة الرعاية الاجتماعية ، بحث مقدم إلى المعهد القومي للتخطيط ، 1988.

6- عادل حرحوش صالح : نظام التأهيل المهني للمعوقين وأساليب تشغيلهم ، رسالة ماجستير غير منشورة ،بغداد ،1979.

7- د. عبد الفتاح عثمان : الرعاية الاجتماعية والنفسية للمعوقين ، مكتبة الانجلو المصرية ،القاهرة ، 1981.

8- عياد حسين : الاوضاع الاجتماعية للمعوقين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب/ جامعة بغداد ، 1989.

9- د . ماجدة بهاء الدين : تأهيل المعاقين ، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن ، 2007

10ـ محمد خليفة وبحرية داود الجنابي : دراسة مسحية للمعوقين في المؤسسات والمعاهد العراقية ، منشورات جامعة بغداد ، مركز البحوث التربوية ، 1973.

11ـ وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، دائرة رعاية المعوقين ، تجربة العراق في مجال رعاية المعوقين ، بغداد ، مطبعة العمال المركزية ، 1985.

12- قانون الرعاية الاجتماعية رقم 126لسنة 1980.

*) - ولد لويس بريل عام 1812-1885في أحدى القرى الفرنسية ونتيجة حادث فقد احدى عينيه ثم لم يلبث ان فقد العين الأخرى فكانت النتيجة فقدان بصره . لكن طموحه وآماله النابعة من عبقريته في الحياة وبعد جهود نجح "بريل" في ابتكار طريقة يستطيع بواسطتها المكفوف القراءة والكتابة فسميت الطريقة بإسمه طريقة "بريل" في الكتابة لتعليم المكفوفين .

ـ المصادر الأجنبية .

1-Amoss Harry and Helen ,Training Handicapped Children,Toronto ;Couda ,Dryden Press 1971.

2- I.Gregory "Acompanison of Certain Personality traits and Interests in deaf heaving Children " 1938.

3- I.H.LFP,(The Individual Education Programme and Non –academic Services, by National advisory Committee on the Handicapped) in American Education ,Vol ,13, No,9,P23,1979.

4-Webster,N,Third new international dictionary,U,S,A, The lake side press,1959,P519